أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

The effects of oil prices fluctuation over the economic development in Algeria

تاريخ الاستلام:2017/12/13 تاريخ قبول النشر:2018/01/24

د. ملاحي رقية* أ.خوصة مصطفى ** د.حجار آسية***

جامعة مستغانم – الجزائر جامعة مستغانم – الجزائر جامعة مستغانم – الجزائر

الملخص:

تعتبر الجزائر من البلدان المصدرة للنفط وقد استفادت كثيرا من تصدير هذه المادة و استثمار عائدات المحروقات في مشاريع تنموية ضخمة كالبنى التحتية والعمران، و قد استطاعت بفضل عائدات المحروقات التخلص من المديونية الخارجية مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط و زيادة العائدات البترولية، لكن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر وحيد للعملة الصعبة ترتب عنه أثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج الإجمالي المحلي مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. كل هذه الحقائق تدفعناإلى معالجة الموضوع انطلاقا من الإشكالية الرئيسية الآتية:**ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**؛ وخلصت الدراسة الى أن تقلبات أسعار البترول كان لها تداعيات على الاقتصاد الجزائر.

الكلمات المفتاحية:الاقتصاد الجزائري، التنمية الاقتصادية، أسعار البترول.

Abstract:

Algeria is considered as one of the exporting oil countries where it has benefited from exporting this substance and investing the revenues in various mega development projects such as infrastructure and urbanization, and because of these revenues it was able to get rid of the exterior debts due to the rising in oil prices and revenues , but Algeria's depending on oil revenues as a unique source of foreign currency had an effects over the macroeconomy , which made the growth of GDP hinge on the fluctuating oil prices in global markets.

*e-mail : melahidz@yahoo.fr **e-mail: mkhossa@yahoo.fr ***e-mail :assiahadj28@yahoo.fr

all these facts have pushed us to study this topic starting from the following general question. to what extent do the oil prices fluctuation affect the economic development in Algeria?

finally the study showed that the fluctuation oil prices do have an effects over the economy of Algeria.

Keywords: Algerian economy, economic development, oil prices.

المقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية و تحسين المستوى المعيشي من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها دول العالم معتمدة في ذلك على تقوية اقتصادها قصد توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنموية .

و كغيرها من الدول تسعى الجزائر الى تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بعد الازمة التي عاشتها في نهاية القرن الماضي او ما سمي بالعشرية السوداء ، فنجدها قد سطرت مجموعة من المشاريع التنموية الطموحة مع بداية القرن الحالي، مدعومة في ذلك بالوفرة المالية التي عاشتها الخزينة العمومية من جراء الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية مع بداية القرن الحالي حيث تجاوزت سقف المئة دولار ، خاصة و أن الجباية البترولية تعتبر المورد الرئيسي لإيرادات الجزائر.

و لان تقلب الأسعار من الخصائص الرئيسية التي تتميز بها الأسواق النفطية فقد شهدت سنة 2014 انخفاض مباشر في أسعار النفط ليتواصل معدل الانخفاض الى ان وصلت الى ما دون الأربعين دولار للبرميل مع حلول سنة 2016؛وانطلاقا من هذا تطرح الإشكالية الرئيسية التالية :**ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

انطلاقا من الإشكالية المطروحة نضع الفرضية الآتية :

تقلبات أسعار البترول شكلت أزمة اقتصادية للجزائر حيث انخفضت الإيرادات المالية وبدأ الميزان التجاري يسجل حالات العجز مع استحالة تمويل المشاريع التنموية المسطرة ، الأمر الذي يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري و يدفعها إلى البحث عن حلول بديلة لقطاع المحروقات الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ومسار التنمية الاقتصادية في البلاد.

منهج البحث:

توضيحا لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بجمع أهم ماورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بأدبيات البحث.

خطة البحث:يتضمن البحث دراسة المحاور الآتية:

المحور الأول :أثار تقلبات أسعار البترول على الأسواق العالمية

المحور الثاني :واقع الاقتصاد الجزائري

المحور الثالث :أثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

المحور الرابع:مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

المحور الأول : آثار تقلبات أسعار البترول على الأسواق العالمية

1.1محددات أسعار النفط:

تخضع التغيرات في أسعار النفط الى عدة عوامل متراكبة منها ما هو اقتصادي و يتعلق بآلية العرض و الطلب و كذا التفاعل بينهما ، حيث يتأثر المعروض العالمي من النفط بالقدرات الإنتاجية و توزيع الحصص الإنتاجية بين المنتجين العالميين ، فيما يتأثر مستوى الطلب العالمي بمستوى أداء الاقتصاد العالمي و نشاطه ، كما تتأثر أسعار النفط بمحددات أخرى مختلفة[1].

1.1.1معادلة العرض و الطلب:

فيما يخص آلية العرض و الطلب فإن أسعار النفط تتأثر بمستويات العرض و الطلب هبوطا و صعودا بحسب حجم الفجوة بينهما ، حيث يتأثر مستوى المعروض العالمي من النفط بالمخزون المثبت المتوفر منه و كذلك بالقدرة الإنتاجية الراهنة على استخراجه و تكريره و التقدم التكنولوجي، فيما يتحدد مستوى الطلب على النفط بمجموعة من العوامل كدرجة أداء الاقتصاد العالمي عموما و كذا بعض الدول المحورية مثل الولايات المتحدة الامريكية و الصين والهند ، فإذا كانت عجلة الاقتصاد العالمي تدور في أفضل حالاتها فيزداد الطلب على النفط و العكس صحيح .

2.1.1 عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط :

هناك عدة عوامل أخرى تؤثر في سعر النفط إضافة الى ديناميكية العرض و الطلب وبعض هذه العوامل يتعلق بسلوكيات اللاعبين الرؤساء وأفعالهم في سوق النفط العالمية كالمنتجين والمستهلكين و المضاربين والمستثمرين الماليين و بعضها الآخر ينجم عن عوامل لا إرادية خارجة عن نطاق التحكم و السيطرة كالاضطرابات السياسية و الكوارث و الحروب و النزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج و قنوات التوريد او حتى أماكن الاستهلاك .

2.1تطور أسعار النفط العالمية 1973 . 2016:

الشكل رقم 01 : تقلبات أسعار النفط الخام عبر التاريخ

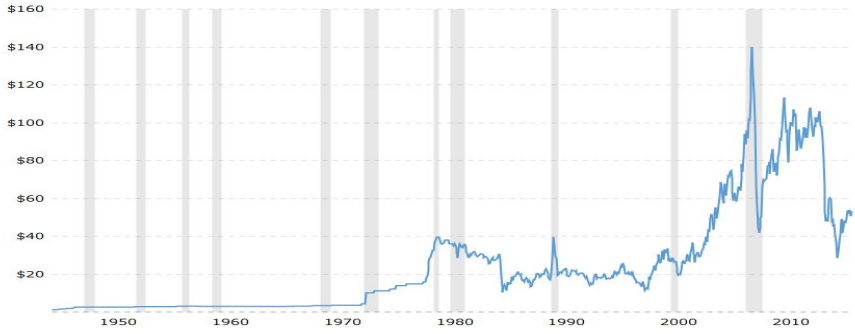

المصدر: موقع مختص في توجهات الاقتصاد الكلي

http://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-price-history-chart

يبين الشكل رقم 01 ان أسعار النفط مرت بعدة فترات ففي الفترة من 1973 الى 1979 ارتفع من 4 دولار الى حوالي 14 دولار للبرميل و هذا نتيجة لحرب أكتوبر و انقطاع الامدادات العربية و في سنة 1979 ارتفعت أسعار البترول الى حوالي 38 دولار بعدما كانت 15 دولار نتيجة للثورة الإيرانية و انقطاع امداداتها ، كما انها ارتفعت سنة 1990 و هذا نتيجة لحرب الخليج ثم استقرت بعدها حتى سنة 1997 لتنهار الأسعار مباشرة في حدود 10 دولار نتيجة للازمة الاسيوية . تشير الاعمدة في الشكل أعلاه الى حالات الركود الاقتصادي حيث نجد ان التغير المفاجئ في الأسعار يعقبه ركود اقتصادي و هو ما حدث في سنة 1974 و سنة 1982 و سنة 2009 و في سنة 1990 كان بنسبة اقل .

أما خلال الفترة من أفريل 2011 الى غاية جوان 2014 فقد استقر أسعار النفط ما بين 123 الى غاية 111 دولار للبرميل لتعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية حيث أخذ العرض يتزايد بشكل منسجم مع زيادة الطلب، وقد تنامى استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال، وابتداء من جوان 2014 بدأت أسعار النفط في انخفاض كبير بحوالي% 55 في سبتمبر 2014 ووصلت إلى أقل من 38 دولار للبرميل في ديسمبر 2015 كان من أهم أسباب ذلك ما يلي:[2]

- ✓ الفائض النفطي الموجود في المراكز النفطية من المخزون التجاري والاستراتيجي الذي يفوق 3 ملايين برميل في اليوم حاليا، مع استمرار الدول المنتجة للنفط في مواصلة زيادة إنتاجها رغم تدني الأسعار بإيجاد منافذ لغرض زيادة الاستهلاك؛

- ✓ طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة التي رفعت من حجم إنتاجه المحلي مع تضاعف إنتاج النفط الأميركي، ووقف استيراد النفط الخفيف من دول غرب أفريقيا أدت هذه السياسة النفطية إلى فقدان دول مثل الجزائر، انغولا، ونيجيريا طلب الأسواق الأميركية لهذا النوع من النفط، وإحلاله محل الواردات، حيث خسرت هذه الدول حصتها السوقية في الولايات المتحدة لأنها كانت تصدر النفط الخفيف المماثل في النوعية للنفط الصخري؛
- ✓ زيادة إنتاج النفط من بقية الدول مثل روسيا التي وصل إنتاجها إلى أكثر من 10.7 ملايين برميل، والمملكة العربية السعودية عند 10.300 إضافة إلى كل من كندا والعراق، مما أنشأ فائض عرض في الأسواق النفطية دون وجود زيادة في الطلب العالمي، خصوصا من الدول الاقتصادية النامية، مثل الصين والهند والبرازيل وبقية دول العالم مع ضعف في النمو الاقتصادي، إضافة إلى الزيادة في عرض النفط الإيراني مما خفض الأسعار بشكل يومي؛
- ✓ تراجع الطلب على النفط بسبب الركود الاقتصادي في منطقة الأورو مع وجود تحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استخدامالوقود في الدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام أهم العملات الرئيسية أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وفقدان منظمة الدول المنتجة للبترول "الأوبيك" لدورها الفعال وقدرتها على التأثير في الأسواق النفطية، وبالتالي التحكم في الأسعار، وتبقى الجزائر أكبر دولة متضررة في المنظمة من انخفاض أسعار البترول بهبوط أسعار النفط بنسبة 40 %يعود جزئيا إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، وكذلك جزئيا إلى "أوبك" التي أنتجت أكثر من توقعات الأسواق.

3.1 التوقعات المستقبلية للسوق العالمي النفطي:

1.3.1 التوقعات المستقبلية للطلب العالمي النفطي:

تشير توقعات منظمة الأوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط سوف يزداد بمقدار 23 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2035 كماهو موضح في الجدول السابق يكون نصيب دول آسيا النامية من هذه الزيادة ، 80%ذلك نتيجة النمو الذي تعرفه هذه الدول، خاصة الصين التي يتوقع أن يصل استهلاكها من النفط 18.4م ب/ي بحلول عام 2035والذي لم يتجاوز8.9م ب/ي في عام 2010.[3]

وقد عرف الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)زيادة كبيرة عام 2005، غير أنه من المتوقع أن يتقلص في الأجل الطويل.

إن الزيادة في الطلب النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ناتجة بنسبة 90%عن الزيادة في استخدام النفط في النقل. كما يتوقع أن تساهم بعض القطاعات في الدول النامية في زيادة الطلب النفطي، خاصة الصناعة، الفلاحة، استعمالات العائلات والتجارة. أما فيما يتعلق بتوقع انخفاض الطلب في دول منظمة التعاون فهو ناتج عن تراجع استخدام النفط في النقل البري، نتيجة الاعتماد على عربات اقتصادية ومجينة، وتراجع ملكية السيارات بسبب ارتفاع أسعار البترول.

الجدول رقم 01 : التوقعات المستقبلية للطلب العالمي النفطي 2010. 2035

السنوات	2010	2015	2020	2035
دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)	46.1	46.00	45.2	41.9
الدول النامية	35.9	41.8	41.8	61.9
الاقتصادات المتحولة	4.8	50.2	5.3	5.9
العالم	86.8	92.9	97.8	109.7

المصدر: صالح تومي، رضوان جمعة، دراسة قياسية و تنبؤية لأسعار النفط العالمية 1970. 2018، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر، 2016 ، ص 69.

2.3.1 التوقعات المستقبلية للعرض العالمي النفطي:

يبين الجدول أن العرض النفطي في دول خارج أوبك سوف يزداد بمقدار 03م ب/ي بحلول عام ، 2015 في كل من بحر قزوين، البرازيل، كندا، أوروبا، والولايات المتحدة. فمن الممكن أن تعوض هذه الزيادة التراجع في الكميات المعروضة من النفط في بحر الشمال وأمريكا اللاتينية،ويتوقع أن يزداد عرض الأوبك من النفط غير التقليدي بمقدار 02م ب/ي بحلول عام ، 2015 و11م ب/ي بحلول عام 2035.[4]

الجدول رقم 02: التوقعات المستقبلية للعرض العالمي النفطي 2010. 2035

السنوات	2010	2015	2020	2035
دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)	19.9	20.3	20.4	22.2
الدول النامية دون اوبك	16.9	18.4	19.4	19.3
الاقتصادات المتحولة	13.4	14.3	14.9	16.1
اجمالي دول خارج اوبك	52.3	55.3	57.3	60.5
اوبك	29.3	31.3	33.2	39.3
العالم	84.4	93.1	98.0	109.9

المصدر: صالح تومي، رضوان جمعة، دراسة قياسية و تنبؤية لأسعار النفط العالمية 1970. 2018، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر، 2016 ، ص 69.

المحور الثاني : واقع الاقتصاد الجزائري

1.2 خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية تحدد مدى قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي بالشكل المطلوب أو تكون حجرة عثرة أمامه ولمعرفة هذه الخصائص يجب التعرض لطبيعة الاقتصاد الجزائري و أداءه[5]

1.1.2 طبيعة الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا نظرا لاعتماده الأساسي على العائدات النفطية المتأتية من قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، في حين مساهمة القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة و السياحة ... تكاد تكون منعدمة.

و يتبين أن قطاع المحروقات منح للجزائر مكانة مسيطرة كونها أول منتج و مصدر للبترول و الغاز الطبيعي في حوض البحر المتوسط ، فتعد بذلك عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي خاصة وانها تعتبر الممول الثالث للاتحاد الأوروبي مجال الغاز الطبيعي بعد روسيا و النرويج .

2.1.2 تطور أداء الاقتصاد الجزائري

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تغييرات جذرية منذ منتصف الثمانينات إذ تحول من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد يسير حسب آلية السوق، فمنذ الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول سنة 1986 و الأزمة الاقتصادية التي عقبته، شرعت الجزائر بإدخال بعض الإصلاحات الهيكلية و التي كانت بدايتها الحقيقية سنة 1994 عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة واستمرت هذه الإصلاحات التي أصبحت تمس كل قطاعات الاقتصاد و ذلك بعد توقيعها لاتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي سنة 1995 لمدة ثلاث سنوات إلى غاية ابريل 1998.

إن سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي و الانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع إلى التزامات فرضتها عليها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي تقوم على الشفافية و تعزيز التنافسية و زيادة تحرير الاقتصاد.

1.2.1.2 الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري:

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي ترمي إلى إصلاح مؤسسات الدولة، لم تحقق المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني ، نظرا للازمة الأمنية التي عاشتها

الجزائر كان المخرج أمام السلطات الجزائرية هو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام العقود و إعادة جدولة الديون .

تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في التثبيت و التكييف الهيكلي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي و الخارجي و ذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد و من أهم السياسات الإصلاحية المتبعة مايلي[6]

✓ **الإصلاح الهيكلي**

يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق أنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد و إزالة تشوهات الأسعار ، و تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في :

- ترشيد القطاع العام و تشجيع الخوصصة؛
- تشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي؛
- تطبيق الأسعار الحقيقية.

✓ **السياسة المالية**

المقصود بالسياسة المالية تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية و ضمان التوازن بين الإيرادات و النفقات و هذا باتباع الخطوات التالية :

- تحسين النظام الضريبي و هذا بخلق التنوع في الضرائب المباشرة خاصة الضرائب على المشتريات للحد من الطلب .
- رفع أسعار المنتجات والخدمات ، و كذا رفع الحواجز الجمركية على المنتجات .

✓ **السياسة النقدية**

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع و الهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب و الاستثمار و زيادة الإنتاج و تخفيض البطالة ، و الأدوات التي اقرها صندوق النقد الدولي تمثلت فيما يلي :

- رفع أسعار الفائدة .
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي .
- التحكم في الإصدار النقدي و ترشيده .

✓ **السياسة التجارية و إدارة المديونية**

تشمل هذه السياسة كل الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات و من ثم تامين المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية المديونية و من أهم هذه الإجراءات تحرير التجارة الخارجية :

- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي و تسهيل تدفق الموارد الميسرة .

2.1.2 مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

تحتل المحروقات مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط و الغاز مادتين استراتيجيتين تحقق عوائد مالية ضخمة للجزائر ، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة و بالتالي يعتبر قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي و أكثر من 60% من الميزانية العالمة للدولة تمول عن طريق لجباية البترولية ، و يساهم بنسبة 96% من ايرادات الصادرات الجزائرية.

فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات و على ارتفاع أسعارها دوليا ، و بسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من البترول خاصة مقارنة مع المنتجين الكبار مثل بلدان الشرق الأوسط تسعى الجزائر لرفع القدرات الإنتاجية و كميات التصدير لزيادة المداخل ، وخاصة من الغاز الطبيعي الذي بدا يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة مما يجعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي .

2.2 تشخيص الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد في اقتصادها علىالنفط حيث تشكل عائدات النفط 96 % من إيرادات الدولة ، الأمر الذي يجعل اقتصاد الجزائر يتأثر تأثيرا مباشر بتقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية ، و يتميز الاقتصاد الجزائري بعدة مميزات:7

✓ يمثل القطاع الصناعي 5 % من الناتج الداخلي الخام و 95 % من القطاع الصناعي عبارة هن مؤسسات صغيرة من دون رؤيا واضحة .

✓ 83 % من اقتصاد الجزائر يمثله تجارة التجزئة و الخدمات اللذان ليس لهما وزن في خلق القيمة المضافة ، اللذان يعتمدان على الواردات مع غياب سياسة فعالة لإحياء المنتوج الوطني.

✓ تعتبر الجزائر من الدول التي تدعم لائحة كبيرة من المنتجات واسعة الاستهلاك .

و عليه فيعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد هشا لا سيما امام تقلب اسعار النفط التي تعتبر المورد الرئيسي لإرادات الجزائر ، ففي الفترة من 2001 إلى 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاع ملحوظا لتسجل في سنة 2008 أعلى مستوياتها الأمر الذي مكن الجزائر من التخلص من المديونية وتحسين وضعيتها المالية و الاستثمار في المشاريع التنموية ، كما عرفت سنة 2009 انهيار في أسعار النفط لكن الجزائر تمكنت من الصمود في وجه الأزمة رغم تراجع الإيرادات و هذا بفضل الوضعية المالية التي عاشتها .

شهدت الفترة 2001 الى 2015 توسع في القطاعات خارج المحروقات بمعدل 6 % ويعود الأداء الحسن خاصة لقطاعي البناء و الأشغال العمومية بوتيرة قوية و مستقرة و كذلك نمو قطاع الخدمات ، و قد مكن التحسن المتواصل للنشاط الاقتصادي في هذين القطاعين المولدين للشغل من تخفيض معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة اين وصل 10.6 % سنة 2014 مقابل 28.9 % سنة 2000 .

1.2.2 التجارة الخارجية :

لدراسة و تحليل التجارة الخارجية الجزائرية سيتم الاعتماد على احصائيات مديرة الجمارك للفترة من 2005 الى 2015 حيث شهدتقيمة الصادرات ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2005 الى 2007 لتسجل ارتفاع مباشر سنة 2008 لتصل الى 79298 مليون دولار بعدما كانت 60163 مليون دولار ، و هذا راجع للارتفاع المباشر في أسعار النفط اين وصلت الى 148 دولار للبرميل ، في سنة 2009 تراجعت قيمة الصادرات بعد ازمة 2009 و الانخفاض المباشر في أسعار النفط ، بعد سنة 2009 تحسنت أسعار البترول ما انعكس إيجابا على قيمة الصادرات ؛ في منتصف 2014 تراجعت الأسعار مرة أخرى حيث انخفضت قيمة الصادرات و هذا ما يكشف هشاشة الاقتصاد الجزائري و ارتباطه بأسعار النفط ؛ شهدت واردات الجزائر تزايد مستمر في الفترة 2005 الى 2014 نتيجة لعوامل مختلفة كارتفاع عدد السكان و بالتالي زيادة المتطلبات إضافة الى زيادة الإنفاق الحكومي بسبب الوفرة المالية، و في سنة 2015 نجد انخفاض حاد في قيمة الواردات و هذا راجع الى سياسة الدولة التقشفية لمواجهة ازمة 2014 ؛ شهد الميزان التجاري فائض في الفترة 2005 الى 2014 رغم اختلاف في نسبة التغطية متأثرة بتغير أسعار النفط اما سنة 2015 فقد شهد الميزان التجاري عجز لأول مرة في الفترة 2005 الى 2015 و هذا رغم تقليص قيمة الواردات ما يبين الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط [8]

الشكل رقم02 : وضعية الميزان التجاري للفترة 2005 الى 2015

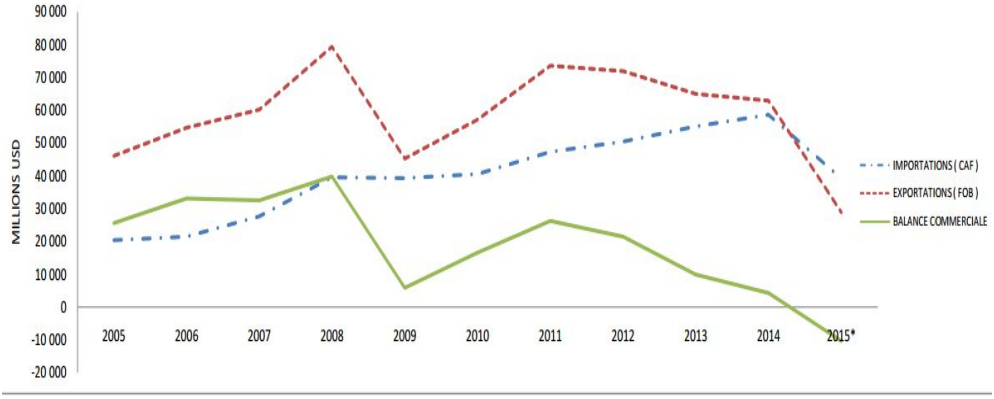

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك التجارة الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

تشير بيانات الشكل السابقان الارتفاع الحاد في قيمة الصادرات في الفترة 2005 الى 2008 يتبعه ارتفاع حاد في قيمة الواردات ما يبين استغلال الحكومة للوفرة المالية المحققة في زيادة الاستيراد ، و في سنة 2009 انخفضت قيمة الصادرات متأثرة بانخفاض أسعار النفط لكن نجد استمرار في زيادة قيمة الواردات لكن بنسبة ضئيلة و هذا ما اثر على الميزان التجاري لنجده قد اقترب من نقطة التكافؤ ، بعد سنة 2010 واصلت فاتورة الواردات في الارتفاع رغم الاستقرار النسبي لقيمة الصادرة فنجد ميزان التجاري في انخفاض مباشر ليسجل حالة العجز في سنة 2015 .

2.2.2صادرات الجزائر

الجدول رقم03: مختلف صادرات الجزائر في الفترة 2010 الى 2015 الوحدة مليون دولار

تصنيف المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية	315	355	315	402	323	193
الطاقة و مواد التشحيم	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	27 290
المنتجات الخام	94	161	168	109	109	77
المنتجات نصف المصنعة	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 278
السلع و معدات الفلاحة	1	/	1	/	2	/
سلع و تجهيزات صناعية	30	35	32	28	16	14
السلع الاستهلاكية	30	15	19	17	11	8
المجموع	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	28 860

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

يبين الجدول السابق بان صادرات الجزائر في تراجع منذ سنة 2011 لكن بنسبة قليلة لتشهد في سنة 2015 انخفاض حاد حيث تراجعت قيمتها من 62 مليون دولار سنة 2014 الى 28 مليون دولار متأثرة بالانخفاض الكبير في أسعار النفط ، كما تظهر البيانات بان نسبة 95% من صادرات الجزائر عبارة عن المحروقات و فقط خمسة بالمئة عبارة عن منتوجات خارج قطاع المحروقات حيث تمثل المنتوجات النصف مصنعة نسبة 81.99 % منها و هذا ما يدل على الضعف الذي تعيشه مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات .

3.2.2واردات الجزائر

الجدول رقم04 : مختلف واردات الجزائر في الفترة 2010 الى 2015

الوحدة مليون دولار (9 اشهر)

تصنيف المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية	6 058	9 850	9 022	9 580	11 005	7 051
الطاقة و مواد التشحيم	955	1 164	4 955	4 385	2 879	1 699
المنتجات الخام	1 409	1 783	1 839	1 841	1 891	1 177
المنتجات نصف المصنعة	10 098	10 685	10 629	11 310	11 310	8 971
السلع و معدات الفلاحة	341	387	330	508	658	526
سلع و تجهيزات صناعية	15 776	16 050	13 604	16 194	18 961	13 195
السلع الاستهلاكية	5 836	7 328	9 997	11 210	10 334	6 573
المجموع	40 473	47 247	50 376	55 028	58 580	39 192

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية الجزائرية

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

تشير بيانات الجدول رقم04 بان فاتورة الواردات في تزايد مستمر منذ سنة 2010 حتى 2014 و في سنة 2015 نلاحظ تراجع كبير في قيمة الواردات ما يكشف تأثير ازمة انخفاض أسعار النفط على ميزانية الجزائر ؛حيثأن السلع الصناعية و المنتجات النصف مصنعة تسجل اكبر نسبة من بين السلع المستوردة متبوعة بالمواد الغذائية .

وقيمة الانخفاض في الواردات تختلف باختلاف المنتجات حيث نجد قيمة واردات المنتجات الصناعية قد تراجعت من 18 961 مليون دولار الى 13 195 مليون دولار ويرجع السبب الى التراجع الكبير في استراد السيارات و مركبات نقل الأشخاص و البضائع التي تراجعت بقيمة 871 مليون دولار حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2015.

احتلت واردات المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية من الواردات وتراجعت من 11 310 مليون دولار سنة 2014 الى 8971مليون دولار سنة 2015 كما تراجعت واردات المواد الغذائية بنسبة كبير و يعود السبب الى تراجع واردات مسحوق الحليب حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 9.2015

3.2 دراسة الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2011 /2015

لقد شهد الاقتصاد الجزائري حالة من التذبذب متأثرا بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية و هذا راجع لاعتماد الجزائر المطلق في إيراداتها على عائدات البترول، والجدول رقم 05أدناه يبين بيانات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2015/2011.

جدول رقم 05 : تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 2011 /2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان مليون نسمة	36.717	37.495	38.297	39.114	39.950
الناتج المحلي الإجمالي م/د	200.236	209.048	209.705	213.567	181.828
قيمة الصادرات الكلية م/د	77.668	77.123	69.659	62.886	37.787
قيمة صادرات البترول م/د	51.409	42.271	44.662	40.628	21.751
قيمة الواردات م/د	57.275	59.483	63.642	58.580	51.501
الميزان التجاري م/د	17.770	12.420	999	9.434-	30.074 -
متوسط سعر الصرف مقارنة بالدولار	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا على إحصاءات منظمة الأوبك لسنة 2015

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/2979.htm

يبين الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات عاشت حالة من الاستقرار ما بين 2011 و 2012 لتبدأ بالتناقص عند سنتي 2013 و 2014 لتنهار في سنة 2015 و هذا راجع الى انهيار أسعار النفط حيث سجلت تراجعا ابتداء من النصف الثاني لسنة 2012 لتنهار في سنة 2015 ، و هذا ما يفسره تراجع قيمة صادرات البترول و الذي يشكل اكثر من 94 % من إيرادات الجزائر.

فيما تشير البيانات أن قيمة الواردات سجلت ارتفاعا ملحوظا في سنوات 2013/2012/2011 و تعود الزيادة في الاستيراد إلى الزيادة في عدد السكان التي تعني طلب اكبر في الاستهلاك ، و في سنة 2014 /2015 تراجعت قيمة الواردات وهذا راجع لسياسة الدولة المتبعة من اجل مكافحة الأزمة الاقتصادية .

لقد سجل الميزان التجاري فائض في السنوات 2013/2012/2011 وهذا راجع إلى الاستقرار في أسعار البترول ما بين 108 دولار إلى 112 دولار ، أما في سنتي 2014 و 2015 فقد شهد الميزان التجاري حالة عجز متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة في 2015 أين بلغت قيمة العجز إلى 30.074 مليون دولار و هذا ما يعكس مساوئ الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر واحد للإرادات .

شهد سعر صرف الدينار الجزائر تراجع ملحوظ في السنوات الأخيرة حيثانخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72.94 سنة 2011 الى 100.69 سنة 2015 .

المحور الثالث: أثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

تتأثر الاقتصاديات النفطية بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية و الجزائر من الدول التي تعتمد في إراداتها على حوالي 94 % من عائدات البترول، فان لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية اثر على اقتصادها و فيما يلي سيتم التطرق الى هذه الاثار في حالة ارتفاع الأسعار و في حالة الانخفاض .

1.3 أثار ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

أدى ارتفاع أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية مع بداية القرن الواحد و العشرين الى حدوث انفراج في الاقتصاد الجزائري دام إلى غاية منتصف سنة 2014 و يعتبر تحسن سعر البرميل السبب الرئيسي وراء تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر فبلوغ أسعار النفط 38 دولار سنة 2000 بعدما كانت 10 دولار للبرميل سنة 1998 و مواصلة تطور أسعار النفط حتى سنه 2008 اين بلغت أقصى مستوياتها 148 دولار أدى إلى زيادة مداخيل الجزائر و بالتالي كانت الآثار ايجابية ، فحسب صندوق النقد الدولي تم إنفاق أكثر من 200 مليار دولار حتى سنة 2009 على المشاريع التنموية و هذا نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية، و كذلك تم تراجع معدلات المديونية الخارجية إلى ادني مستوياتها ، و أدى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط إلى تحسن في الناتج الداخلي الخام الجزائري و أحسن الوثبات كان بين الفترة 2007 إلى 2008 أين وصل الناتج الداخلي الخام 162.9 مليار دولار بعدما كان سنة 2007 لا يتعدى 135.3 مليار دولار.10

شملت تداعيات ارتفاع أسعار النفط ايضا الميزان التجاري الجزائري اين تظهر النتائج في سنة 2008 أين بلغت الأسعار مستويات قياسية ما أدى الى حدوث فائض في الميزان التجاري الجزائري حيث بلغت قيمته 39.983 مليار دولار بعدما كان 32.898 مليار دولار سنة 2007 ، وكذلك سجلت احتياطات الصرف ارتفاع حيث بلغت 143.1 مليار دولار سنة 2008 بعدما كانت 110.2 مليار دولار سنة 2007 .

تأثرت ميزانية الدولة بالارتفاع الحاصل في أسعار النفط حيت سجلت النفقات العامة ارتفاع طردي لاسيما في نفقات التجهيز أين صرفت الجزائر أكثر من 700 مليار دولار لتمويل مخططاتها الخماسية الأربع التي سطرتها من اجل خلق التنمية ، تلاها ارتفاع في ميزانية التسيير خاصة بعد مراجعة قوانين الوظيف العمومي سنة 2012 سببها التحويلات الاجتماعية المتعاقبة بهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطنين ، بالمقابل أدى ارتفاع أسعار النفط إلى مواصلة الدولة دعم أسعار بعض المنتجات الغذائية و الطاقية الأمر الذي أدى إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

2.3 أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري الذي تعتمد في صادراتها على المحروقات بشكل رئيسي ، و لان تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية تكون نفسها ، سيتم التطرق الى أزمة 2014 لإظهار هذه الاثار، حيث انهارت أسعار النفط بداية من السداسي الثاني لسنة 2014 و تواصل معدل الانخفاض إلى أن وصلت إلى 30 دولار للبرميل مطلع 2016 بعدما كانت 110 دولار للبرميل جوان 2014 ، بمعدل انخفاض 72 % .

و إن لم يكن لانخفاض أسعار النفط أثار مباشرة على مؤشرات الاقتصاد و هذا بسبب لجوء الجزائر إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي أسسته الدولة الجزائرية مطلع سنة 2000 أين كانت تصب فيه الفوائض المالية ، إلا أن هذه الخطوة في حد ذاتها احدى تداعيات انخفاض الأسعار كما أن نتائج تواصل انخفاض الأسعار لسنتي 2015 و 2016 بدت ظاهرة على الاقتصاد الوطني، وفيما يلي تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط على الجزائر :11

- ✓ فقد تراجعت قيمة صادرات النفط لسنة 2015 أين بلغت 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 التي بدورها تراجعت مقابل 2013 .
- ✓ سجلت سنة 2015 عجز في الميزان التجاري و كان السبب الرئيسي تراجع قيمة صادرات النفط المتأثرة بانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية .

- ✓ تم تسجيل خسائر كبيرة في الأرصدة المالية و عجز في ميزانية الدولة لسنة 2015 و2016 حيث كان يجب أن تسجل أسعار النفط 110 دولار للبرميل من اجل أن تتوازن ميزانية 2016 إلا أن الأسعار لم تتجاوز 50 دولار للبرميل .
- ✓ انخفاض موارد صندوق ضبط الإرادات التي لجأت إليه الجزائر لمواجهة انخفاض أسعار النفط حيث تراجعت موارد ب 1714.6 مليار دج في الفترة 2014 إلى 2015 .
- ✓ عجز في الحسابات الخارجية و هذا لتراجع قيمة الصادرات و ارتفاع قيمة الواردات حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات لواردات سنة 2015 فقط 77 % مقابل 110 %في النصف الأول من سنة 2014
- ✓ استمرار انخفاض احتياطات الصرف الى 178.9 مليار دولار سنة 2014 ليصل الى 144.1 مليار دولار نهاية 2015 و هذا بعدما بلغ الذروة سنة 2013 ليسجل مستوى 194 مليار دولار .
- ✓ كما دفع استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية الحكومة الجزائرية إلى رفع الدعم عن الأسعار و زيادة الضرائب و تخفيض سعر الصرف من اجل رفع قيمة الإيرادات الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن و انخفاض المستوى المعيشي .

و في حال استمرار انخفاض الأسعار ما يعني استمرار تراجع قيمة الإيرادات مقابل ارتفاع قيمة النفقات سيزيد من حده الأزمة و يدفع السلطات إلى تخفيض نفقات التجهيز بعدما خفضت نفقات التسيير الأمر الذي يعني تباطؤ وتيرة النمو و بالتالي ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام ، كما يمكن أن تلجا الحكومة إلى المديونية الخارجية في حال عدم تبنيها لاستراتيجية فعالة و البحث عن بدائل للمحروقات .

المحور الرابع: مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

لقد عاشت الجزائر فترة من الركود الاقتصادي خاصة في الفترة من 1986 إلى 2000 وهذا نظرا لانخفاض أسعار البترول و الذي يعتبر المورد الأساسي لإيرادات الدول إضافة إلى الوضع الأمني الذي مرت به البلاد في تلك المرحلة ، و مع التحسن النسبي لأسعار البترول مع بداية الألفية الذي نتج عنه وفرة في المداخيل انتهجت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى خلق التنمية في البلاد وتدارك التأخر الحاصل في التنمية.

1.4 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001:

قررت الجزائر في ابريل 2001 وضع برنامج ثلاثي للفترة ما بين 2001 و 2004 حيث وضعت أهداف رئيسية كمحاربة الفقر و خلق مناصب شغل جديدة ، وقدرت تكلفة البرنامج

7.5 مليار دولار ما يعادل 525 مليار دينار و يعتبر أهم غلاف مالي يخصص لمثل هذه المشاريع منذ الاستقلال نظرا للوضعية المالية الجيدة التي كانت تعيشها البلاد من جراء ارتفاع أسعار البترول و انخفاض الديون و تمحورت محاور البرنامج فيما يلي : 12

- ✓ في ميدان انجاز المرافق العمومية : (انجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية).
- ✓ في ميدان الصحة : إنشاء المؤسسات المتخصصة .
- ✓ في ميدان الموارد المائية، انجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب وانجاز السدود و محطات معالجة المياه .
- ✓ في ميدان المنشآت الاقتصادية ، إنشاء الطرق الولائية و البلدية وتشييد الجسور .
- ✓ في ميدان الموانئ إنشاء المطارات و توسيع البعض منها .
- ✓ في الميدان الفلاحي : تدعيم الفلاحين لإنشاء المستثمرات الفلاحية .

و الجدول التالي يوضح تقسيم الاعتمادات المالية حسب القطاعات والسنوات .

جدول رقم 06 : توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة مليار دينار

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	النسبة المئوية
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45.0	8.5 %
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8 %
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7 %
الأشغال الكبرى و النشاطات القاعدية	93.0	77.9	37.6	2.0	210.5	40 %
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17 %
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100 %

المصدر : عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التحليلالاقتصادي ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2011/2010 ، ص 50

1.1.4 دعم الإصلاحات :

يهدف هذا المحور إلى توفير الظروف الملائمة للمؤسسات الوطنية الإنتاجية للعمل وفق معايير الفعالية و تحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة و هذا من خلال تحديث ادارة الجباية ، تهيئة المناطق الصناعية وضع صندوق لتطوير التنافسية الصناعية .

2.1.4 **دعم النشاطات المنتجة:**

يتضمن تدعيم النشاط الفلاحي و الصيد البحري و الموارد المائية باعتمادات مالية معتبرة حيث صنفت هذه القطاعات من القطاعات المنتجة للثروة .

3.1.4 التنمية المحلية و البشرية:

يتضمن هذا القسم التنمية المحلية والتي قدر لها مبلغ 113 مليار دينار مخصص لتمويل المشاريع التي لها صلة بالحياة اليومية للمواطنين و كذا تأهيل المناطق النائية و المعزولة ، كذلك الشغل و الحماية الاجتماعية التي قدر لها غلاف مالي قدره 16 مليار دينار تهدف إلى خلق مناصب شغل , تدعيم القروض الصغيرة و كذا المشاريع الكبرى التي تتطلب يد عاملة كثيرة .

4.1.4الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية :

خصص لهذا القطاع اكبر غلاف مالي ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع بعد الأزمة التي عاشتها الدولة بعد 1986 .

5.1.4 تنمية الموارد البشرية :

يهدف هذا القسم إلى تحسين القطاعات التي لها صلة وثيقة بالمواطن كقطاع التربية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي و الصحة و السكان و الرياضة والاتصال و الشؤون الدينية .

2.4 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005

تم تخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ : 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يفوق 150 مليار دولار أمريكي ما يدل على حجم المشاريع المسطرة ، و تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم07: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(مليار دينار جزائري)

البرامج المسطرة	المبلغ المخصص للبرنامج	النسبة المخصصة للبرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان • السكن • التربية و التعليم العالي و التكوين المهني • البرامج البلدية للتنمية • تنمية مناطق الهضاب العليا و الصحراء • تزويد السكان بالماء و الكهرباء و الغاز • باقي القطاعات	1908.5 555 399.5 200 250 192.5 311.5	%45.5
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية • قطاع الأشغال العمومية و النقل • قطاع المياه • قطاع التهيئة العمرانية	1703.1 1300 393 10.15	%40.5
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية • الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد و البحري • الصناعة و ترقية الاستثمار • السياحة و المؤسسات و الصغيرة والمتوسطة	337.2 312 18 7.2	%8
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية • العدالة والداخلية • المالية والتجارة وباقي الإدارات • البريد و تكنولوجيا الحديثة و للاتصال	203.9 99 88.6 16.3	4.8
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	12

المصدر : نبيل بوفليح ، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصاد المطبقة في الجزائر الفترة 2004/2000 ، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 9 ، جامعة شلف الجزائر ، 2013 ، ص 47.

يبين الجدول أعلاه انه رغم الغلاف المالي المعتبر الذي حظي به البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الا انه فقط 8 % منه خصصت لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية فيما 40.5 % من الميزانية خصصت لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية ونسبة 45.5 %خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان وحظي قطاع تطوير التكنولوجيا الحديثة بنسبة 12 % و4.8 % خصصت لتحسين قطاع الخدمة العمومية و هذا ما يدل على اهتمام الدولة الجزائرية بتحسين الظروف المعيشية للسكان .

3.4 برنامج التنمية الخماسي 2014/2010:

خصصت الجزائر للفترة ما بين 2014/2010 غلاف مالي هائل لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه و المقدر بحوالي 286 مليار دولار ، وهذا ما يعكس جهود الدولة في تحقيق التنمية و تدارك التأخر الحاصل ، و يشمل هذا البرنامج الخماسي شقين أساسين :13

- ✓ استكمال المشاريع الجاري انجازها خاصة قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 130 مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بغلاف مالي قدره 156 مليار دولار .

يبين الجدول التالي تقسيم الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010 .

جدول 08 : توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010

القطاع	الأهداف المسطرة
التنمية البشرية	5000 منشاة تربوية 600.000 مكان بيداغوجي جامعي 400.000 مكان إيواء الطلبة 300 مؤسسة التكوين المهني 2 مليون وحدة سكنية 1500 منشاة قاعدية صحية توصيل 2 مليون بيت بالغاز الطبيعي و 220.000 سكن ريفي بالكهرباء أكثر من 5000 منشاة قاعدية لشبيبة و الرياضة إضافة إلى برامج هامة للشؤون الدينية و المجاهدين والثقافة
الاستثمارات العمومية	3100 مليار دينار موجهة لتوسيع الطرقات و زيادة طاقة الموانئ أكثر من 2.800 مليار دينار مخصصة لقطاع النقل و توسيع شبكات السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري 500 مليار دينار لتهيئة الإقليم و البيئة 1800 مليار دينار لتحسين الخدمات المحلية و العدالة وإدارة ضبط الضرائب . 1500 مليار دينار لدعم تنمية الاقتصاد الوطني . 350 لتشجيع مناصب الشغل 2000 مليار دينار قروض بنكية ميسرة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيان اجتماع مجلس الوزراء المؤرخ في 2010/05/24
http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

يبين الجدول أعلاه ان برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 هو عبارة عن تكملة لبرامج التنموية السابقة حيث نجد اهتمام الجزائر بتحسين البنى التحتية و الخدمات العمومية و توفير السكنات و الهيئات العمومية و هذا نظرا للميزانية المخصصة لهذه المشاريع ، كما نجد انه رغم اهتمام الدولة بدعم القطاعات المنتجة الا ان الميزانية المخصصة لها ضئيلة مقارنة مع باقي القطاعات و هذا ما يعكس نية الجزائر في مواصلة اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي لإيراداتها و عدم وضع استراتيجية واضحة لإعادة هيكلة اقتصادها و الخروج من دوامة التبعية للمحروقات .

ويمكن القول، أن انخفاض أسعار النفط لم يؤثر مباشرة على المشاريع في الجزائر و هذا نظرا لوجود منافذ مالية ترتكز عليها الدولة كصندوق ضبط الإيرادات إلى أن استمرا ر الأزمة كانت لها تداعيات على الاقتصاد الجزائر.

على الصعيد الاقتصادي ، تفاقمت العوامل الأساسية للاقتصاد الجزائري بشكل كبير منذ منتصف عام 2014 ففي عام 2015، تراجع النمو إلى 2.9 % من 3.8 %عام 2014، متأثراً في ذلك بهبوط متوسط أسعار النفط من 100 دولار للبرميل عام 2014 إلى 59 دولاراً عام 2015. وبسبب التوقعات المبدئية بأن انخفاض أسعار النفط لن يستمر طويلاً، أدى التقاعس عن القيام بضبط أوضاع المالية إلى تضاعف عجز الموازنة إلى 15.9 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2015. كما قفز العجز في حساب المعاملات الجارية ثلاثة أمثاله إلى 15.2 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2015. ورغم تضييق السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم إلى 4.8 % وذلك لأسباب مختلفة منها تأثير خفض القيمة الإسمية للدينار بنسبة 20 % تقريباً وذلك بهدف تصويب الخلل في الحساب الخارجي. وزادت البطالة إلى أكثر من 10 %، وتزداد حدتها بوجه خاص بين النساء والشباب[14]

كما اضطرت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات تقشفية منها :

- ✓ تجميد عددا من مشاريع البني التحتية من بينها مستشفيات وشبكة تورماي (مترو) وسكك حديدية؛
- ✓ تجميد التوظيف في القطاع العام ؛
- ✓ تفعيل قرار بتخفيض سن التقاعد الى ستين عاما؛
- ✓ فرض ضرائب قيمة مضافة على الهواتف والانترنت ووسائل الاتصال الأخرى بحدود 17 % ما يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية ؛
- ✓ خفض سعر الدينار بحدود عشرين في المائة بالمقارنة الى سعر الدولار (مائة دينار مقابل الدولار تقريبا)[15]و بالتالي حدوث التضخم الذي يؤدي الى تقليل قيمة الادخار العائلي.

الخاتمة:

لقد بينت الدراسة ان الاقتصاد الجزائري يعتمد في اراداته على عوائد البترول بنسبة كبيرة، الامر الذي يرهن الوضعية المالية الجزائرية بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ويضفي على الاقتصاد الجزائري طابع الهشاشة ، كما بينت دراسة أسواق النفط انه رغم المميزات التي تحظى بها هذه المادة الحيوية و اهتمام الأمم بها لانعدام البدائل الحقيقية لها الا ان أسواقها مثل سائر السلع تتأثر بعاملي العرض و الطلب بدرجة كبيرة .

الاستنتاجات:

من خلال ما سبق ذكره يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ ومن خلال البرامج المسطرة يتضح أن استراتيجية الجزائر تفتقر في أهدافها الى التوسع في الهيكل الإنتاجي ورفع الناتج القومي و تقليل التفاوت في توزيع الثروات و التي تعتبر من أهم أهداف التنمية الاقتصادية حيث نجد ان المشاريع التنموية التي اعتمدتها الجزائر كانت عبارة عن ترجمة للفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع البترول .
- ✓ التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

التوصيات:

من خلال الدراسة تم التوصل أن :

- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية مرهون بتقوية الاقتصاد حيث ان مشكل للاقتصاديات الريعية ليس في أسواق النفط بل في اعتمادها على النفط بصفة اجمالية .
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات .
- ✓ تمتلك الجزائر عدة مقومات لبناء اقتصاد متكامل خارج قطاع المحروقات مثل القطاع الفلاحي و السياحي و الطاقات المتجددة و خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعتبر العمود الفقري لكل الاقتصاديات العالمية .

قائمة الهوامش و المراجع:

1. أسامة نجوم ، قراء في أسباب انخفاض أسعار النفط ، المعهد العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، الدوحة قطر ، مارس 2015 ، 22/12/2016
http://www.dohainstitute.org/policyanalysis/2

2.غريبي أحمد، ركي احسن، آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008 . 2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، الجزائر، 2016، ص 15- 16

3. صالح تومي، رضوان جمعة، دراسة قياسية و تنبؤية لأسعار النفط العالمية 1970. 2018، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر، 2016 ، ص 63.

4. صالح تومي، رضوان جمعة، مرجع سابق ، ص 63.

5. زغبي نبيل ، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على الاقتصادالجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، الجزائر، جامعة سطيف، 2012/2011، ص 42 – 43

6. كربالي بغداد ، نظرة عامه على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن ،جامعة بسكرة الجزائر ، جانفي2005 ، ص 8-9-10.
http://www.webreview.dz/IMG/pdf/__4.pdf

7. عيساوي نصر الدين ، تقلب اسعار المحروقات و اثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس ، جامعة ام البواقي الجزائر ، جوان 2016 ، ص 59 .
http://www.asjp.cerist.dz/en/article/4759

8.إحصائيات مديرية الجمارك التجارة الخارجية الجزائرية
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

9.http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm , 14/04/2015 , 22 : 00

10. عيساوي نصر الدين ، مرجع سابق ، ص 52-53

11.تقرير بنك الجزائر لسنة 2015 . http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

12 . عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش المطبق في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تحلبل اقتصادي ، الجزائر، جامعة الجزائر ، 2011/2010 ، من 49 إلى 60

13. بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائري المؤرخ في 2010/05/20 ، 00: 21 , 10/01/2017 , http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

14.http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview , 02/02/2017 , 21 :00

15.http://www.algpress.com/article-26059.htm ، 02/02/2017 ; 22 : 00